الأمم المتحدة

A/HRC/19/L.30

الجمعية العامة

Distr.: Limited
20 March 2012
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الدورة التاسعة عشرة
البند ٤ من جدول الأعمال
حالات حقوق الإنسان التي تتطلب اهتمام المجلس بها

إسبانيا، أستراليا*، إستونيا*، ألمانيا*، آيرلندا*، آيسلندا*، إيطاليا، البرتغال*، بلجيكا، بلغاريا*، البوسنة والهرسك*، بولندا، الجبل الأسود*، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا*، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة*، الدانمرك*، رومانيا، سلوفاكيا*، سلوفينيا*، السويد*، سويسرا، فرنسا*، فنلندا*، قبرص*، كرواتيا*، كندا*، لاتفيا*، لكسمبرغ*، ليتوانيا*، ليختنشتاين*، مالطة*، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية*، موناكو*، النمسا، هنغاريا، هولندا*، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان*: مشروع قرار

.../١٩
حالة حقوق الإنسان في ميانمار

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وإذ يؤكد من جديد القرارات السابقة للجنة حقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة بشأن حالة حقوق الإنسان في ميانمار، وآخرها قرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٢٤ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١ وقرار الجمعية العامة ٦٦/٢٣٠ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١،

وإذ يرحب بعمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وتقريريه[(١)]، ويرحب كذلك بتعاون حكومة ميانمار مع المقرر الخاص، بما في ذلك تيسير زيارتيه إلى البلد في الفترتين من ٢١ إلى ٢٥ آب/أغسطس ٢٠١١ ومن ٣١ كانون الثاني/يناير إلى ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢،

---

* دولة غير عضو في مجلس حقوق الإنسان.

(١) A/66/365 وA/HRC/19/67.

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ يؤكد من جديد أن حكومة ميانمار مسؤولة عن كفالة تمتع جميع سكان ميانمار تمتعاً تاماً بحقوق الإنسان والحريات الأساسية كافةً، وإذ يشير مجدداً إلى استمرار كثير من الشواغل الخطيرة بشأن حقوق الإنسان وينبغي معالجتها، وإذ ينوه بالالتزام العلني الذي تعهد به رئيس ميانمار في هذا الصدد،

وإذ يشير إلى قراري مجلس حقوق الإنسان ٥/١ بشأن بناء مؤسسات المجلس و٥/٢ بشأن مدونة قواعد السلوك لأصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، المؤرخين ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، وإذ يؤكد أن على صاحب الولاية أن يؤدي واجباته وفقاً لهذين القرارين ومرفقاتهما،

١- *يرحب* بالتطورات الإيجابية الأخيرة في ميانمار وينوه بالالتزام الذي تعهدت به حكومة ميانمار بأن تواصل عمليتي التحول الديمقراطي والمصالحة الوطنية، مشدداً على أن تهدف العمليتان إلى استعادة الديمقراطية بشكل كامل وتمتع الجميع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمساءلة عن جميع انتهاكات حقوق الإنسان؛

٢- *يرحب أيضاً* بتجاوب حكومة ميانمار مع داو أونغ سان سو كي وأحزاب المعارضة، بطرق منها تعديل القوانين الانتخابية ذات الصلة، باعتبار ذلك خطوة هامة نحو إتاحة مشاركة الأحزاب السياسية على نطاق واسع، بما فيها الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، في الانتخابات الفرعية المقرر إجراؤها في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢، ويحث الحكومة على العمل على إرساء عملية موثوقة وشاملة ومستدامة من الحوار الوثيق والمتواصل مع المعارضة الديمقراطية والجماعات السياسية والإثنية والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، يؤدي إلى المصالحة الوطنية وبناء سلام دائم في ميانمار؛

٣- *يعرب عن استمرار قلقه البالغ* إزاء ما تبقى من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، ويهيب بشدة بحكومة ميانمار أن تضع حداً للانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك الاعتداءات على السكان المدنيين، وحالات القتل خارج نطاق القضاء، والتشريد الداخلي، واستخدام الأشخاص دروعاً بشرية وفي السخرة، ومصادرة الممتلكات وتدميرها، والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات، وأن تضطلع، دون تأخير، بتحقيق كامل وشفاف ومستقل في جميع التقارير التي تتحدث عن تلك الانتهاكات، وأن تقدم المسؤولين عن هذه الأعمال إلى العدالة بغية وضع حد لإفلات مرتكبيها من العقاب، على أن تولي الأمم المتحدة الاهتمام المناسب لهذه المسألة، ويواصل في الوقت ذاته الإعراب عن قلقه إزاء عدم الاستجابة للنداءات السابقة المتعلقة بوضع حد للإفلات من العقاب؛

٤- *يرحب* بالإفراج عن عدد كبير من سجناء الرأي، معرباً في الوقت ذاته عن القلق إزاء التقارير التي تتحدث عن الشروط المرتبطة ببعض حالات الإفراج، ويحث بشدة حكومة ميانمار على أن تكف عن مواصلة الاعتقالات بدوافع سياسية، وتجري حواراً مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بمن فيهم المقرر الخاص، من أجل توضيح أوضاع من تبقى من سجناء الرأي وعددهم، وأن تفرج عنهم، دون تأخير أو شروط، وتسمح لهم بالمشاركة الكاملة في العملية السياسية؛

٥- *يحث* حكومة ميانمار على أن تكفل أن تكون الانتخابات الفرعية المقرر إجراؤها في ١ نيسان/أبريل حرة وشفافة ونزيهة، سواء خلال فترة الحملة والمرحلة السابقة للتصويت أو أثناء حساب الأصوات والإعلان عن النتائج، وذلك بطرق منها التماس التعاون التقني وحضور مراقبي الانتخابات الدوليين والاستفادة من الدروس المستخلصة من انتخابات عام ٢٠١٠؛

٦- *يرحب* بزيادة فسح المجال أمام النشاط السياسي والتجمع والتعبير والصحافة، وبإعلان حكومة ميانمار عزمها على إجراء إصلاحات في مجال الإعلام وإعطاء حيز لوسائط الإعلام، ويهيب بقوة بالحكومة أن تتخذ خطوات إضافية لتكفل لجميع سكان ميانمار حرية التجمع وتكوين الجمعيات وحرية التنقل وحرية التعبير؛

٧- *يرحب أيضاً* بالدعوة الموجهة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر لتقديم المساعدة التقنية في ثلاثة سجون، ويحث حكومة ميانمار على أن تسمح للجنة بتوسيع نطاق أنشطتها وفقاً لولايتها، ولا سيما بإتاحة إمكانية الوصول إلى الأشخاص المحتجزين وإلى مناطق النزاع المسلح في الداخل؛

٨- *يعرب عن قلقه البالغ* إزاء استمرار حالات التمييز وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف والتشريد والحرمان الاقتصادي التي يعاني منها العديد من الأقليات الإثنية والدينية، ويهيب بحكومة ميانمار أن تتخذ إجراءات فورية من أجل تحسين أحوال تلك الأقليات، وأن تعترف، على وجه الخصوص، بحق أفراد أقلية روهينغيا الإثنية في ولاية راخين الشمالية في الحصول على الجنسية وتكفل حماية كل حقوقهم الإنسانية؛

٩- *يرحب* بمواصلة محادثات السلام بين حكومة ميانمار وبعض الجماعات الإثنية والاتفاق على وقف إطلاق النار مع عدد من تلك الجماعات، معرباً في الوقت ذاته عن قلقه العميق إزاء استمرار النزاع المسلح في بعض المناطق التي تقيم فيها أقليات إثنية، ولا سيما في ولاية كاشين وولاية شان الشمالية، ويهيب بالسلطات وكل الجماعات المسلحة أن تحمي السكان المدنيين، وبخاصة الأطفال والنساء، في جميع أنحاء البلد، وأن تتبع السبل السياسية للتوصل مجدداً إلى اتفاقات لوقف إطلاق النار أو الحفاظ على تلك الاتفاقات بهدف إنهاء النزاعات المسلحة في البلد، علماً بأن عملية سياسية شاملة تشكل أيضاً خطوة هامة نحو ضمان السلام والمصالحة الوطنية على المدى الطويل؛

١٠- *يهيب* بحكومة ميانمار أن تواصل تنفيذ توصيات المقرر الخاص والتوصيات الواردة خلال الاستعراض الدوري الشامل، فضلاً عن الدعوات التي تتضمنها قرارات مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة المذكورة أعلاه، وبخاصة ما يلي:

(أ) وضع تدابير للكشف عن الحقيقة وتحقيق العدالة والمساءلة فيما يتعلق بالانتهاكات الجسيمة والمنهجية لحقوق الإنسان، سابقها وحاضرها؛

(ب) التعجيل بالجهود الرامية إلى إجراء استعراض مستقل وجامع وشامل لمدى تقيد الدستور وكل التشريعات الوطنية بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، في إطار الانخراط التام مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين؛

(ج) النظر على سبيل الاستعجال، ومن خلال تحقيقات سليمة، في التقارير المتسقة التي تتحدث عن إخضاع السجناء للتعذيب وسوء المعاملة، وتحسين ظروف الاحتجاز والسجن؛

(د) السماح للمدافعين عن حقوق الإنسان بمتابعة أنشطتهم بأمان ودون قيود، بما يتسق مع ممارسة حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها دولياً؛

(هـ) التعاون الكامل مع المنظمات الإنسانية من أجل ضمان وصول المساعدة الإنسانية على نحو كامل ودون أي عائق إلى جميع أنحاء ميانمار، بما فيها مناطق النزاع والمناطق الحدودية، فضلاً عن إيصال المساعدة الإنسانية إلى جميع الأشخاص المحتاجين، بمن فيهم المشردون واللاجئون؛

(و) توجيه دعوات إلى الإجراءات الخاصة المواضيعية، ومواصلة الانضمام إلى بقية المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان، وتعزيز الحوار والتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل ضمان الاحترام التام لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

١١- *يدعو بشدة* إلى وقف فوري للتجنيد المستمر للأطفال واستخدامهم من جانب الأطراف كافة، ويرحب بما أبدته حكومة ميانمار في الفترة الأخيرة من اهتمام بهذه المسألة، ويحثها على أن تكثف التدابير الرامية إلى ضمان حماية الأطفال من النزاع المسلح، وأن تولي المراعاة الواجبة لتوصيات لجنة حقوق الطفل، وأن تواصل تعاونها التام مع الممثلة الخاص للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاعات المسلحة، بوسائل منها التوقيع، دون تأخير، على خطة عمل مع الأمم المتحدة، وتيسير إجراء حوار مع الأطراف الأخرى المذكورة في التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح[٢]، ومنح الوصول دون عوائق إلى جميع المناطق التي يجند فيها الأطفال؛

١٢- *يهيب* بحكومة ميانمار أن تكفل استقلال الجهاز القضائي وحياده واستقلال المحامين، وتضمن مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة؛

١٣- *يلاحظ باهتمام* إنشاء لجنة ميانمار الوطنية لحقوق الإنسان، ويحث حكومة ميانمار على أن تكفل عمل اللجنة على نحو مستقل وحر وموثوق وفعال، وفقاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، بوسائل منها التماس المساعدة التقنية من المفوضية السامية والمجتمع الدولي؛

---

(٢) A/HRC/18/38.

١٤- *يرحب* بتمديد أجل التفاهم التكميلي بين منظمة العمل الدولية وحكومة ميانمار، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، وأنشطتهما المشتركة للتوعية، ومواصلة صياغة خطة عمل مشتركة للقضاء على السخرة، وغير ذلك من تقدم أُبلغ عن إحرازه في مجال تعديل القوانين وتغيير الممارسات بغرض القضاء على استخدام السخرة، بما في ذلك إلغاء قانوني القرى والبلدات والاستعاضة عنهما بقانون إدارة المناطق والأحياء المحيطة بالقرى، ويدعو الحكومة إلى أن تحرّم بصراحة استخدام السخرة، ملاحظاً أن التشريعات الجديدة لم تفعل ذلك بعد، وأن تكثف تعاونها مع مكتب العمل الدولي، بهدف اتخاذ إجراءات في جميع أنحاء البلد ضد استمرار ممارسة السخرة وملاحقة المسؤولين عنها ملاحقة فعالة؛

١٥- *يرحب أيضاً* ببدء نفاذ قانون منظمات العمل وبالمشاورات البناءة المسبقة التي جرت بشأنه مع منظمة العمل الدولية، ويشجع على تنفيذه تنفيذاً تاماً، بوسائل منها عكس أو إلغاء أي تشريعات وأوامر قائمة تشكل عقبات أمام التمتع الكامل بحقوق العمل المعترف بها دولياً؛

١٦- *يشجع* المجتمع الدولي على مواصلة دعم حكومة ميانمار في الوفاء بواجباتها والتزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، وفي تنفيذ عملية التحول الديمقراطي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٧- *يقرر* تمديد ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار لمدة سنة واحدة، وفقاً لقراري لجنة حقوق الإنسان ١٩٩٢/٥٨ المؤرخ ٣ آذار/مارس ١٩٩٢ و٢٠٠٥/١٠ المؤرخ ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، ولقرارات مجلس حقوق الإنسان ٧/٣٢ المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠٠٨ و١٠/٢٧ المؤرخ ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٩ و١٣/٢٥ المؤرخ ٢٦ آذار/مارس ٢٠١٠ و١٦/٢٤ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، ويدعو فضلاً عن ذلك المقرر الخاص إلى أن يضمّن تقريره المقبل عناصر من بينها توصيات إضافية بشأن احتياجات ميانمار، بما في ذلك ما يتعلق بالمساعدة التقنية وبناء القدرات؛

١٨- *يهيب* بحكومة ميانمار أن تواصل التعاون مع المقرر الخاص في ممارسة ولايته، بطرق منها تيسير إجراء زيارات أخرى، ويهيب بالمفوضية السامية أن تزود المقرر الخاص بكل ما يلزم من مساعدة وموارد لتمكينه من الاضطلاع التام بولايته؛

١٩- *يطلب* إلى المقرر الخاص أن يقدم تقريراً مرحلياً إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين وإلى مجلس حقوق الإنسان وفقاً لبرنامج عمله السنوي؛

٢٠- *يعرب عن تأييده القوي* لبعثة المساعي الحميدة والتزام الأمين العام، ويهيب بحكومة ميانمار أن تضمن التعاون التام مع الأمين العام ومستشاره الخاص المعني بميانمار.